تكتل السوريين

بيان موقف سياسي تجاه الحراك الشعبي في حي الجراح في القدس

يرى أبناء حي الجراح في مدينة القدس اليوم أنفسهم وحيدين بمواجهة خطر التهجير القسري من منازلهم في حين تقف كافة السلطات والحكومات، التي لطالما استغلت قضيتهم للاستحكام بالسلطة ولنشر ودعم ايديولوجيات قومية أو دينية مسلّحة ومتشددة، تقف متفرجة على معاناتهم وعاجزة عن تقديم حلول لهم كما هو حالها منذ عقود طويلة بل تعمل على تحويل الانظار عن مطالبهم المحقة وحراكهم السلمي عبر استخدام الصواريخ أو التهديدات الجوفاء كما فعلت حركة حماس.

عقود مرّت عبر استنزاف شعوب المنطقة بأكملها وصولاً لما تعيشه اليوم من اضطرابات وتراجع على كافة الصعد، أهمها ما يجري من انتهاكات لحقوق المدنيين وحقوق الانسان والعدالة.

حيث يشكل وقوف أبناء حي الجراح في فلسطين، بمفردهم، بوجه الحكومة الإسرائيلية جزءاً لا يتجزأ من نهوض الثورات الشعبية المدنية الشابة في سوريا والعراق ولبنان والمُطالبة بالتغيير وببناء مستقبل مختلف عن المجريات الكارثية في العقود المنصرمة.

في هذا السياق تؤكد القوى المدنية والسياسية والشخصيات الموقعة على هذا البيان على دعمها لموقف المدنيين، أبناء حي الجراح بمواجهة التهجير القسري، وعلى دعم سعي شعوب المنطقة لتحقيق مصالحها ولضمان استقرارها ونذكّر أن هذا السعي هو مسار ثابت عبر التاريخ يحركه ويوجهه وعي وإدراك الشعوب لحقوقها وقضاياها المشروعة.
وندعو عبر هذا البيان جميع المنظمات الحقوقية والمدنية المحلية والدولية لتقديم الدعم والحلول العملية لوقف عمليات التهجير القسري في المنطقة، كما ندعو لإعادة قراءة شاملة للقضية الفلسطينية على الصعيد الإقليمي والدولي ترتكز على المطالب الشعبية المحلية المدنية وتواكب الحراك المدني والتغيرات المجتمعية، السياسية والاقتصادية في المنطقة بعيداً عما يُعرف بمحور الممانعة والمقاومة بكافة أذرعه المافيوية من حكومات قمعية فاسدة وميليشيات متطرفة والتي تلاعبت واستغلت مطالب الشعوب لنشر مفاهيم متشددة ولتصنيع وتصدير الإرهاب ولتكريس التدخل والتغوّل الإيراني في كلاً من سوريا والعراق ولبنان وفلسطين.

كما نؤكد أنه ورغم أن خسائر الشعب السوري وتضحياته، بمواجهة الآلة العسكرية القمعية لنظام الأسد والميليشيات المسلحة بمختلف تبعياتها ومسمياتها، تعد الكارثة الإنسانية الأكبر في هذا العصر ورغم ضلوع كثير من الميليشيات الفلسطينية في انتهاكات مباشرة تجاه المدنيين السوريين بكونها جزء من المنظومة القمعية السائدة في المنطقة لكن ذلك يزيد من اصرارنا على الفصل بين دعم السوريين للمطالب المحقة للشعوب وبين وقوفهم بوجه السلطات القائمة وكشف زيف ادعاءاتها وشعاراتها.

نؤكد ختاماً أن الوصول للاستقرار والسلام العادل والمستدام بين شعوب المنطقة يتطلب إخماد أي نازع عنصري أو طائفي أو توسعي من أي جهة ويتطلب بناء وتبنّي سياسات حيادية، كما يتطلب اعتبار حوامل الإرث التاريخي الديني والحضاري المُشترك والتي تزخر بها المنطقة مقدسات إنسانية مشتركة لتكون عوامل لاستعادة المُشترك الإنساني والذي سيدعم إعادة ترتيب أولويات البشرية في هذه الحقبة ومواجهة التحديات التي تنتظرها.